مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

العرب والبحث عن دولة الإنسان

محمد محفوظ
باحث سعودي

2024

♦ بحث محكم

♦ قسم الدين وقضايا المجتمع

♦ 06 ماي 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

العرب والبحث عن دولة الإنسان

على المستوى المعرفي والسياسي، ثمَّة ذاكرة عميقة وجهد وكفاح متواصلان لدى العرب عبر حركاتهم السياسية ونخبهم الثقافية وتجمُّعاتهم النضالية، لتغيير واقعهم السياسي والاجتماعي، والانعتاق من ربقة الاستبداد بكل صنوفه ومستوياته. ودفعت الشعوب العربية -في هذا السبيل- الكثير من التضحيات، وعانت العديد من الآلام. ولا زال مشروع المطالبة بالإصلاح والحرية والديمقراطية قائماً، ولازال الشوق التاريخي -لدى العرب بكل فئاتهم وشرائحهم- لبناء دولة، تحترم الإنسان، وتصون كرامته، وتحافظ على استقلاله، وتمنع هيمنة الأجنبي عليه، وتُوفِّر للمواطن العربي - في القرى قبل المدن وفي الريف قبل الحواضر- مقتضيات العيش والحياة الكريمة.

وفي التاريخ العربي الحديث والمعاصر، هناك الكثير من المحطات السياسية والثورية والاجتماعية التي أبان العرب فيها شوقهم إلى الكرامة والديمقراطية وبناء دولة وفق معاييرهما.

وآخر هذه المحطات هي محطة الربيع العربي، حيث عبَّرت بعض الشعوب العربية عن كفاحها في سبيل حريتها، واستعدادها التام للتضحية في سبيل الانعتاق من الديكتاتورية، وإعادة صياغة دولتهم الوطنية على أسس ديمقراطية-تداولية.

وثمَّة مناخات اجتماعية وسياسية تُولِّدها تحوُّلات الربيع العربي، تدفع بضرورة أن يعتني كل مجتمع بتطوير واقعه وإنهاء أزماته ومعالجة أمراضه؛ لأن إصلاح الجزء مقدِّمة لإصلاح الكل؛ لذلك هناك حاجة وطنية وقومية عربية للاستدارة نحو الداخل، لا للانحباس فيه، والتخلِّي عن القضايا القومية. وإنما ما تُعلِّمنا إيّاه التجارب السياسية أن أحد الأسباب الرئيسة التي ساهمت في تضييع القضايا القومية لدى العرب، هو فشل وإخفاق أنظمتهم السياسية وخضوعها إلى معادلات إقليمية ودولية، ليست بالضرورة منسجمة وتطلُّعات وطموحات الشعوب العربية.

لذلك، فإن الاستدارة نحو الداخل هو بوابة إصلاح الأوضاع العربية، عن طريق أن يُكافح كل شعب عربي بإصلاح أوضاعه وتطوير نظامه السياسي.

العرب والاستدارة نحو الداخل:

في كل الأزمات والتحديات التي تواجه الواقع العربي تتَّجه النخب السياسية والثقافية والإعلامية للخارج، للبحث عن المؤامرات والمخطَّطات الأجنبية التي صنعت تلك الأزمة أو خلقت تلك التحديات التي تواجه الواقع العربي، ودائماً كانت الأنظار والتحليلات والتصوُّرات تتَّجه إلى رصد دور التأثيرات الخارجية في التأثير والضغط السلبي على العالم العربي. ونظرة واحدة وسريعة على الكثير من الأزمات والمشاكل التي واجهت العالم العربي، تجعلنا نكتشف وبشكل سريع صدق هذه الحقيقة. وإننا هنا لا ننفي

دور العامل الخارجي في إجهاض الكثير من المشروعات والآمال، ولا نُغمض أعيننا أمام حقيقة اشتراك القوى الأجنبية في الكثير من الحقب في تعويق النهوض العربي. ولكن رمي كل الأخطاء على العوامل الخارجية يُســـاهم في تزييف الوعي العربي، ولا يُوفِّر لنا القدرة على تجاوز هذه المحن التي تصـــيبنا وتُجهض الكثير من مشـروعاتنا وطموحاتنا؛ لذلك فإن الخطوة الأولى في مشـروع وقف الانحدار العربي هو أن نســـتدير إلى الداخل ونلتفت إليه، لمعالجة المشـــاكل والأزمات التي تُؤثِّر حتماً في الأداء العام، ولتلبية الطموحات والتطلُّعات المشروعة التي تحملها قوى الداخل.

أما ســياســـة الهروب من اســـتحقاقات ومتطلَّبات الداخل، واتِّهام الخارج بكل ســيئاتنا ومصـــيباتنا وأخطائنا، فإنه لا يعالج المشـاكل، بل يُفاقمها ويزيدها أواراً واسـتفحالاً. ولقد آن الأوان -بالنسـبة لنا نحن في العالم العربي- أن نستدير إلى داخلنا، ونُساهم في اكتشاف العوامل والأسباب الحقيقية التي أنتجت ولا زالت الواقع السيِّئ الذي يعيشـه العرب اليوم على أكثر من صـعيد ومسـتوى. والتوجيه القرآني يحثُّنا إلى سياسة الاستدارة نحو الداخل واكتشاف أخطائنا قبل اتهام الآخرين بها، إذ يقول تبارك وتعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِعْمَةً أَنْعَمَها عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِمْ} [الأنفَال: 53]. فالخطوة الأولى التي ينبغي أن نقوم بها إزاء كل ظاهرة ومشكلة وأزمة، هي البحث والفحص الجاد عن الأسباب الذاتية التي أدَّت إلى هذه الظاهرة أو المشكلة والأزمة، فلا بد أن نُوجِّه الاتِّهام أولاً إلى أنفسنا، قبل أن نُوجِّهه إلى غيرنا. وهذه المنهجية تُلخِّصـها الآية القرآنية {قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ} [آل عِمرَان: 165]، فإزاء كلّ هزيمة، إزاء كل مرض وظاهرة سيِّئة، كل مصـيبة على رؤوسـنا، ينبغي أن نلتفت قبل كل شـيء إلى نصـيبنا، إلى دورنا، إلى ما كسبته أيدينا.

إن واقع العرب الراهن هو أسوأ واقع، والانهيار في حياتهم يُهدِّد وجودهم نفسه. واتِّهام الخارج وحده وتبرئة الذات والتعامل معها بنرجسية واستعلاء يزيد من تدهورنا وضعفنا وضياعنا.

ونحن هنا لا ندعو إلى جلد الذات واتِّهامها بكل الســـيِّئات والإخفاقات، وإنما ندعو إلى معرفة العلل والأسـباب الكامنة في فضـائنا السـياسـي والثقافي والاجتماعي، والتي أفضـت بشـكل أو بآخر إلى الواقع السـيّئ الذي نعيشـــه، كما أن الخارج في علاقته معنا في العالم العربي، ليس بريئاً من أزماتنا ومشـــاكلنا المزمنة، بل هو شريك وفاعل حقيقي للكثير من المشاكل والأزمات.

ولكن الرؤية المتَّزنة التي ندعو إليها هي التي تبدأ بالاسـتدارة إلى الداخل، واكتشـاف الواقع ومعرفة مسـتوى مسـاهمتنا في هذه المشـكلة أو تلك الأزمة؛ فلا يمكن أن نواجه تحديات المرحلة -وهي تحديات صـــعبة ومعقَّدة- باتِّهام الخارج وتبرئة الذات. إن هذا النهج هو الذي أدام الكثير من عناصـــر وحقائق

التخلُّف السياسي والثقافي في العالم العربي، وهو الذي برَّأ الكثير من النخب التي كان لها دور سيِّئ في تطوُّر الأحداث التي جرت في حقب زمنية مختلفة.

فالباري عز وجلّ لم يخلق الإنسان خلقاً جامداً خاضعاً للقوانين الحتمية التي تتحكَّم به، فتُدبِّره وتصوغه بطريقة مستقرَّة ثابتة، لا يملك فيها لنفسه أيَّ فرصة للتغيير وللتبديل، بل خلقه خلقاً متحرِّكاً من مواقع الإرادة المتحرِّكة التي تتنوَّع فيها الأفكار والمواقف والأفعال، ممَّا يجعل حركة مصيره تابعة لحركة إرادته، فهو الذي يصنع تاريخه من طبيعة قراره المنطلق من موقع إرادته الحرَّة، وهو الذي يملك تغيير واقعه من خلال تغييره للأفكار والمفاهيم والمشاعر التي تتحرَّك في واقعه الداخلي لتحرِّك الحياة من حوله.

وهكذا أراد الله للإنسان أن يملك حريته، فيتحمَّل مسؤوليته من موقع الحرية، ويدفعه إلى أن يواجه عملية التغيير في الخارج بواسطة التغيير في الداخل، فهو الذي يستطيع أن يتحكَّم بالظروف المحيطة به، بقدر علاقتها به، وليس من الضروري أن تتحكَّم به؛ فالإنسان هو صانع الظروف، وليست الظروف هي التي تصنعه.

لذلك، فإنه لا يجوز ولا يصحُّ التضحية بحريات ومتطلَّبات الداخل العربي تحت مبرِّر معارك الخارج وتحدِّياته الحاسمة؛ إذ إنه لا يمكن أن نواجه تحدِّيات ومؤامرات الخارج بشكل فعَّال، إلَّا إذا وفَّرنا متطلَّبات وحقوق وتطلُّعات الداخل. ولعلنا لا نجانب الصواب، حين القول: إننا في العالم العربي وخلال الخمسة العقود الماضية قد قلبنا المعادلة؛ إذ سعت النخب السائدة إلى إقصاء كل القوى والمكوِّنات تحت دعوى ومُسوِّغ أن متطلَّبات المعركة مع العدو الصهيوني تتطلَّب ذلك. وأصبح شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) هو السائد، ولكن النتيجة النهائية التي وصلنا إليها جميعاً، حاكماً ومحكوماً، أن هذا الخيار السياسي والثقافي لم يوصلنا إلَّا إلى المزيد من التدهور والانحطاط. وبفعل هذه العقلية، أصبح العدو الصهيوني أكثر قوة ومنعة، ودخلنا جميعاً في الزمن الإسرائيلي بكل تداعياته الدبلوماسية والسياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية.

فتصحير الحياة السياسية والمدنيَّة العربية، لم يزدنا إلَّا ضياعاً وتشتُّتاً وضعفاً. ولقد دفع الجميع ثمن هذه الخطيئة التاريخية؛ لذلك آن الأوان -بالنسبة لنا جميعاً- أن نُعيد صياغة المعادلة؛ فلا انتصار تاريخي على العدو الصهيوني إلَّا بارتقاء حقيقي ونوعي لحياتنا السياسية والمدنية، فإرساء دعائم الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان وتعميم وتعميق ثقافة الحوار والتعايش السلمي، كل هذه القيم والممارسات والمتطلَّبات من صميم معركتنا التاريخية والحضارية. وانتصارنا على العدو الخارجي مرهون إلى قدرتنا على إنجاز هذه المتطلَّبات في الداخل العربي.

فالإكراه الديني والسياسي لا يصنع منجزات تاريخية، وإن صُنعت سرعان ما يتلاشى تأثيرها من جرَّاء متواليات الإكراه وامتهان كرامة الإنسان.

لهذا كلّه، فإننا ندعو كل الدول العربية، وفي هذه اللحظة التاريخية الحساسة والمصيرية، إلى الاستدارة والاهتمام بالداخل. فالقوة الحقيقية هي التي تُستمد من الشعب والمجتمع، والخطر الحقيقي هو الذي ينبع من الذات؛ فلا مناص أمامنا اليوم -حيث المؤامرات والتطوُّرات والتحوُّلات- إلَّا الالتحام والالتصاق بشعوبنا، فهي عنوان العزَّة والقوَّة، وهي سبيلنا لتعزيز أمننا ووحدتنا، وهي القادرة على إجهاض كل المشروعات والمؤامرات، فلتتَّجه كل مبادراتنا نحو شعوبنا، ولنعُد الاعتبار لكل القوى الحيّة والفاعلة في المجتمع العربي.

إنها لحظة تاريخية حاسمة، وتتطلَّب بلا شك خطوات نوعية وحكيمة..

وفي هذا السياق، نلتفت ونؤكِّد على النقاط التالية:

1- ضرورة بلورة مبادرات وطنية حقيقية، تزيل الالتباسات، وتؤكِّد خيار المصالحة، وتُعمِّق من أسباب وعوامل الثقة بين السلطة والمجتمع؛ فالاستدارة نحو الداخل تقتضي بشكل أساسي العمل على تعميق خيار المصالحة والانسجام بين خيارات المجتمع وتطلُّعاته المتعدِّدة، والسلطة وخياراتها السياسية والاقتصادية.

2- إن القوة الحقيقية التي تملكها الدول في مواجهة المخاطر والتحديات، ليس في حجم الأسلحة والترسانة العسكرية، وإنما في الرضا الشعبي عنها. لهذا، فإننا نؤكِّد على أهمية أن تعمل الحكومات في العالم العربي على صياغة الأطر والمؤسسات التي تهتم بحاجات المواطنين، وتُنصت إلى أحوالهم وأوضاعهم، وتعمل وفق آليات واضحة لتعميق خيار الرضا الشعبي عن الأداء والخيارات السياسية للحكومات.

3- إن التطلُّعات والطموحات، سواء كانت خاصة أو عامة، لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، وإنما هي بحاجة إلى مدى زمني تتحرَّك فيه وتقترب شيئاً فشيئاً صوب الهدف والتطلُّع المرسوم.

لهذا، فإننا ندعو كل الأطراف في العالم العربي إلى الأخذ بعين الاعتبار الظرف الزمني الحسَّاس الذي تعيشه المنطقة. إننا نشعر بأهمية جدولة مشروعات التطوير والإصلاح؛ وذلك من أجل أن تتَّجه كل الطاقات والكفاءات صوب الأهداف والغايات الوطنية المشتركة.

ربيع العرب:

لا ريب في أن ما شهدته بعض البلدان العربية من تحوُّل دراماتيكي وسريع في نظامها السياسي، سواء على مستوى الزعامات السياسية الأولى، أو في بعض هياكلها الإدارية والسياسية وخياراتها الداخلية والخارجية، وما تعيشه بلدانا عربية أخرى من إرهاصات؛ تتَّجه بشكل حثيث نحو التغيير والانتقال إلى طور سياسي آخر، يختلف في حدوده الدنيا جزئيّاً عن الواقع السياسي القائم، أقول: إن ما تشهده هذه البلدان من تحوُّلات لم تكن في الحسبان، ولم تكن متوقَّعة لدى أغلب المحلّلين والمهتمين بمصائر العالم العربي.

وإن هذه التحوُّلات والتطوُّرات المتسارعة تُثير الكثير من الأسئلة حول طبيعة ما يجري في العالم العربي، ولماذا عبَّر الشارع العربي عن نفسه بهذه الكيفية؟ وكيف ستتعامل الأنظمة السياسية مع طموحات شعوبها وحراكها نحو التغيير؟ إنها أسئلة محورية تتعلَّق بما يجري في العالم العربي من تحوُّل وتغيير، وحتى لا نقع في عملية الاجتزاء والاختزال، من المهم هنا التفريق بين الموقف من هذه الأحداث والتطوُّرات وتفسيرها. فإننا كشعوب عربية من المحيط إلى الخليج تفاعلنا -بأشكال ومستويات متفاوتة- مع ما يجري في العالم العربي من تغيُّر وتحوُّل في السياسات والخيارات، وإن هذه التطوُّرات أزالت الركام التاريخي عن عقل ونفس الإنسان العربي الذي ألف اليأس والسكون، وأنه ليس بمقدور أحد تغيير ما هو قائم، فجاءت هذه الأحداث والتطوُّرات وأزالت كل هذا الركام والرين، وأوضحت بشكل صريح أن الشعوب العربية قد تمرض إلَّا أنها لا تموت. وإن القوة الاجتماعية الجديدة الصاعدة هي التي حرَّكت المياه الراكدة، وإنها هي التي زحزحت ما هو قائم بإرادتها السلمية وصبرها على المكاره والشدائد.

لهذا، فإن العمل على تفسير ما يجري هو -في تقديري- أهم من طبيعة الموقف الذي نتَّخذه تجاه ما يجري؛ لأن صياغة تفسير دقيق وواقعي لما يجري في العالم العربي، سيساعدنا على أن تكون مواقفنا ورؤيتنا إلى مآلات حركة التغيير دقيقة وموضوعية.

فالعالم العربي -بعد زمن طويل من السكون والخمول- يتحرَّك ويتغيَّر، ويُعيد صياغة المعادلات المحلية والإقليمية على أسس جديدة. لهذا، فإننا نعتقد -وببساطة شديدة- أن هذه الأحداث والتطوُّرات مهما كانت نتائجها النهائية، فإنها أدخلت العالم العربي بأسره في مرحلة جديدة، وستكون مختلفة عن الحقبة الماضية.

إن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنشدها الشعوب العربية، تحوَّلت عناوينها وأولوياتها -لدى الشعوب التي تحرَّكت ونالت ما تريده من عملية التغيير- إلى حقائق قائمة، وبدأت عجلة التنفيذ بالحركة مهما كانت الصعوبات والعقبات؛ فالشعب التونسي -بحركته السلمية المذهلة- نقل مطالبه في الديمقراطية والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى حيِّز التنفيذ، وبدأت قوى المجتمع

المختلفة تتلمَّس السُّبُل المناسبة لعملية التحوُّل نحو الديمقراطية، كما أن الشعب المصري الذي برزت فيه قوى اجتماعية وسياسية جديدة، بدأت تتَّضح معالم حياته السياسية الجديدة، حيث الحريات الإعلامية والسياسية، والتجديد البنيوي في أسس النظام السياسي المصري، وانخراط متعاظم لكل القوى السياسية والاجتماعية في الحياة العامة.

ويبدو -من طبيعة الأحداث والتطوُّرات التي تجري في بلدان عربية أخرى- أن ربيع العرب لا زال قائماً، وأن إرادة العرب المتَّجهة صوب التغيير لا زالت قائمة وحيوية، وستصل إلى أهدافها في بلدان عربية جديدة.

وتظهر الوقائع الراهنة في البلدان العربية أن لكل بلد عربي ظروفه وخصوصياته وأولوياته، ولكن تُظهر هذه الوقائع والتطوُّرات أن طبيعة المشاكل الجوهرية التي تواجه الشعوب العربية واحدة أو متشابهة؛ فكل هذه الشعوب تنشد الإصلاح والتغيير، وإنها -بنسب متفاوتة- تعاني التغييب عن الحياة العامة وصناعة المصير. لذلك نجد أن الشعارات والأهداف التي حملتها الشعوب العربية -وهي تجوب الشوارع وتعتصم في الميادين- واحدة أو متطابقة إلى حدٍّ بعيد؛ فالشعوب العربية تستحق واقعاً سياسيّاً واقتصاديّاً أحسن وأفضل ممَّا تعيشه، وإن مقولة «الشعوب العربية ليست مؤهَّلة للانتقال نحو الإصلاح والديمقراطية» سقطت؛ لأن هذه الشعوب عبَّرت عن نفسها بطريقة سلمية-حضارية، وأبانت بأجيالها المختلفة عن شوقها التاريخي إلى الحرية والعدالة.

فالشباب العربي الذي كان يُتَّهم بالضمور والميوعة واللامبالاة، سطَّر أروع ملحمة سياسية في التاريخ العربي المعاصر؛ فهم الذين تحرَّكوا وحرَّكوا الشارع العربي، وهم الذين -بمبادراتهم وخطواتهم المتلاحقة- تجاوزوا جميع النخب، وأبانوا أن البطن العربي ولَّاد، وأن بإمكانه أن يُنجب كفاءات وطاقات جديدة، قادرة على تصحيح الاعوجاج، وترك بصمات نوعية في مسيرة العالم العربي.

صحيح أن هناك قوى وأطرافاً عربية تعمل بوسائل مختلفة لإدامة الشتاء العربي، ولكن وعي الشباب وإصرارهم بوسائل سلمية-حضارية على الإصلاح والتغيير هو الذي أفشل ولا زال تلك المحاولات التي تعمل على تأبيد العالم العربي وإبقائه في مرحلة السكون والخمول.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن طريق التغيير والإصلاح في العالم العربي مُعبَّداً، وإنما تعمل القوى المضادَّة لإدخال المجتمعات العربية في أتون الطائفية والمذهبية والعصبيات المناطقية والجهوية، لكي تُعرقل حركة الإصلاح والتغيير. فالقوى الدافعة على التغيير تعمل على تجاوز هذه الحفر والعقبات، والقوى المضادَّة تعمل على إدخال حِراك الشارع العربي في نفق هذه العناوين، وهي عناوين تُعرقل

الإصلاح والتغيير، وتجعل المجتمعات العربية بين خيارين مُرَّين: إما استمرار الكبت والاستبداد والفساد، أو الحروب الأهلية، التي تبرز فيها كل التناقضـــات الأفقية والعمودية في المجتمعات العربية، فينشـــغل الجميع بالجميع، وتتحوَّل حركة الإصلاح والتغيير من حركة سلمية تستهدف إصلاح الأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية العامة، إلى حركة تتصارع بعضها مع بعض، إما لاعتبارات طائفية أو مذهبية أو قبلية أو جهوية.

ويبدو أن دفع المجتمعات العربية إلى الاحتراب الداخلي هو الســـلاح الأخير الذي تمتلكه القوى المضادَّة لحركة التغيير والإصلاح في العالم العربي.

لهذا، فإن إصرار قوى المجتمع العربي الحية ووعيها بهذه المخاطر والمزالق هو الذي سيُفشل آخر العقبات التي تحول دون تدفُّق حركة التغيير في المجتمعات العربية؛ لأن الإصـــلاح والتغيير في العالم العربي هو ضرورة مُلحَّة لكل الفئات والشرائح والمكوِّنات، وأن جميع المكوِّنات والتعبيرات قد اشتركت في عملية التغيير التي جرت في تونس ومصـــر، كما أن جميع قوى وفئات المجتمع اليمني والليبي هي التي تُطالب بالإصلاح، وتُقاوم يداً بيد كل محاولات إجهاض عملية التغيير في هذين البلدين.

ولعل من أهم الثمار التي سيجنيها العالم العربي، من حركة التغيير والإصلاح التي جابت العديد من الدول، استعادة تنظيم حقل السياسة، حيث ستتمكَّن هذه التحوُّلات من خلق مجال سياسي جديد، يتواصل مع جميع المكوِّنات، ويســتفيد من جميع الطاقات والكفاءات؛ لأنه حينما «يغيب (على حدِّ تعبير الأســتاذ عبد الإله بلقزيز) المجال الســياســي المفتوح على كل الإرادات، فإن تناقضـــات المجتمع وهي - طبيعية وموضوعية- لا تُعبِّر عن نفسها تعبيراً سياسيّاً بالمعنى الحديث للكلمة؛ أي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه في الآن نفسه.

لذلك، عادة ما تميل التناقضات الاجتماعية إلى الإفصاح عن نفسها في أشكال تضع المجتمع الوطني برمَّته أمام انقســام داخلي حادٍّ، يُدمِّر كل الجوامع والوشــائج بين فئاته وقواه المختلفة. والمشــكلة الأبرز لغياب المجال السياسي هو التعبير عن التناقضات والمشاكل بوسائل عنفية، تُدمِّر الاستقرار السياسي والاجتماعي، تُدخل الجميع في أتون العنف والعنف المضاد»[1].

وعلى كل حال، ما نودُّ قوله في هذا الإطار، هو أن العرب -ومنذ اللحظة التي أحرق فيها (محمد البوعزيزي) نفسه في تونس- دخلوا مرحلة جديدة، حيث تحوَّلت فكرة الإصلاح والتغيير في بلدان عربية

[1] - راجع كتاب: في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح.. مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2021م، مجموعة من المؤلفين، تقديم عبد العزيز القاسم، ص 204

عديدة من رغبة وشوق تاريخي إلى حقيقة ملموسة، صنعها الشباب العربي بإرادته وعزمه على بناء مستقبل أفضل للعرب.

العرب الإصلاح:

ثمَّة أسئلة مركزية تطرحها وتُثيرها الأحداث والتطوُّرات المتسارعة التي تجري في أكثر من بلد عربي؛ فما جرى في بعض الدول العربية من انهيارات اجتماعية وسياسية، وسقوط لنظريات وخيارات سياسية بسرعة مذهلة وغير متوقَّعة، تدفعنا إلى ضرورة طرح هذه الأسئلة والبحث عن أجوبة حقيقية وواقعية لها. ولعل من أهم هذه الأسئلة هو: لماذا جرت في بعض الدول العربية هذه الأحداث؟ ما هي أسبابها وموجباتها؟ ولماذا وصلت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما وصلت إليه؟

حين التأمُّل في هذه الأسئلة المركزية ومآلاتها المختلفة نكتشف أن توقُّف عجلة الإصلاح والتطوير هو الذي يقود -عبر ديناميات ومتواليات معيَّنة- إلى ما وصلت إليه الأوضاع في العديد من الدول العربية؛ فالدول التي تتوقَّف عن تطوير نفسها وإصلاح أوضاعها ستصل إلى طريق مسدود؛ وذلك لأنها لم تستجب لمقتضيات العصر وحاجتها إلى التطوير والإصلاح. وحين نتحدَّث عن حاجة الدول إلى الإصلاح هذا لا يتَّجه فقط إلى الدول التي ترتكب أخطاء أو تقوم بممارسات سلبية بحق نفسها وحق مجتمعها؛ وإنما حتى الدول التي لم تقع في خطأ أو لم ترتكب خطيئة في حق شعبها ومجتمعها هي بحاجة إلى إصلاح وتطوير، وإلَّا فهي تتوقَّف عن التطوُّر الطبيعي، مما يُفضي إلى مراكمة المشاكل واستفحال الأزمات، وتصل إلى لحظة الانفجار السياسي والاجتماعي التي حدثت في العديد من الدول خلال حقبة ما سُمِّيت بالربيع العربي.

لهذا، فإننا نرى أن المشكلة الأساسية على هذا الصعيد التي تواجه العالم العربي، هي تجمُّد حركة الإصلاح وغياب الإرادة السياسية والاجتماعية التي تدفع نحو التغيير والتطوير والإصلاح، ممَّا يُؤدِّي إلى تضخُّم المشاكل وعدم الإنصات إلى الحاجات الأساسية للناس، فتتباعد الهموم والاهتمامات بين الناس والنخب السياسية، وتزداد الفجوات، وتتراكم الإخفاقات، ممَّا يجعل الإصلاح والتطوير ضرورة واقعية ومُلحَّة، حتى ولو تغافلت عنها النخبة السياسية، أو تعاملت مع هذه الضرورة بنزعة التأجيل والتبرير؛ فالذي جرى في بعض الدول العربية هو نتاج صَمِّ الآذان عن حاجات الناس الحقيقية؛ ولهذا كانت هذه الأحداث لمن تعوَّد إغماض عينه أو سدَّ آذانه، مفاجِئةً وخارج نطاق المسيرة الطبيعية.

أما من كان يتأمَّل في الوقائع والحقائق التي تجري في هذه الدول العربية، ويُنصت إلى أشواق الناس الحقيقية، فإن ما جرى لا يُعدُّ مفاجئاً له؛ لأن هذا هو السياق الطبيعي والمآل الأخير لمن يُوقف عجلة

الإصلاح أو يتغافل عن أشواق الناس الحقيقية. فالإصلاح في العالم العربي -وهذا ما تثبته أحداث الدول العربية خلال الشهور القليلة الماضية- هو ضرورة قصوى، وليست قابلة للتأجيل أو التسويف. فتعميم التعليم، وانفتاح المجتمعات العربية على العصر والحضارة الحديثة بكل زخمها، وتفاعل أبناء الدول العربية مع أحدث التقنيات ومكاسب العصر، كلها تُفضي إلى ضرورة استيعاب المتغيِّرات التي تجري في هذه الدول بشكل متسارع. وإن عمليات التأجيل أو التسويف، أو استخدام القهر والقوة والعنف لمنع استحقاقات الإصلاح والتطوير، فإنها مهما كانت سطوتها وفعالياتها، لا تُنهي من نفوس الناس تعلُّقهم بالإصلاح والتطوير، ولا تُميت في عقولهم ووجدانهم حاجتهم الماسَّة للتغيير وتجاوز عقبات وكوابح التقدُّم والتطوُّر والنهضة. فالإصلاح - بكل مضمونه وخطواته الضرورية- أضحى مطلباً أساسيّاً، وهو حاجة للحكومات العربية قبل أن يكون ضرورة للشعوب العربية.

ومَنْ لا يستجيب لهذه الحاجة والضرورة، فإنه يُهدِّد استقرار وأمن بلاده، ويُوفِّر كل المبرِّرات والمسوِّغات لتدخُّلات أجنبية تزيد من أزماتنا، وتُفاقم من مشكلاتنا على مختلف الصعد والمستويات.

فتسويف الرئيس اليمني وتراجعه عن خيار الإصلاح والتطوير وعدم الانسجام مع رغبات شعبه، هو المسؤول -إلى حدٍّ بعيد- عن وصول الأمور في اليمن إلى ما وصلت إليه.

فالقتل والقمع وتنمية الفوارق والتناقضات الأفقية والعمودية في المجتمعات العربية، لن يُنهي حاجة هذه المجتمعات إلى إصلاح أوضاعها وتطوير أحوالها؛ لأن منطق التاريخ يقول: إن الذي يُوقف عجلة الإصلاح لا يُحقِّق الأمن والاستقرار، وإنما يُعمِّق في النفوس والعقول الحاجة إلى الإصلاح. وإن هذه الحاجة العميقة والمتجذِّرة في النفوس والعقول ستبرز على السطح في لحظة ما من لحظات الزمن ومسيرة المجتمعات.

فالدول التي تُحجم عن ممارسة الإصلاح والتطوير مهما كانت المبرِّرات، فإنها تُؤسِّس بطريقة أو بأخرى عوامل إخفاقها وسقوطها؛ لأن النخبة التي تسقط من نفوس وعقول شعبها ستسقط في الواقع الخارجي، سواء قصر الزمن أو طال؛ لهذا فإن الإصلاح هو الذي يُطيل من عمر الدول والحكومات، ويُعمِّر الأمم والمجتمعات.

وكل التجارب تُثبت هذه الحقيقة؛ فالدول المستقرَّة اليوم هي الدول التي لم تتوقَّف عن إصلاح أوضاعها وأحوالها، والمجتمعات التي تعيش الأمن العميق هي المجتمعات التي تُطوِّر من ذاتها، وتعمل -عبر فعالياتها المختلفة وديناميّاتها المدنية- على معالجة إخفاقاتها وحل مشكلاتها. فخريطة طريق الأمن والاستقرار في كل الدول والمجتمعات، هو استمرار فعل الإصلاح، وعدم إيقاف عجلته مهما كانت

الصعوبات والعقبات. ولا بد أن نُدرك -ومن خلال التجارب العديدة التي مرت على دولنا ومجتمعاتنا- أن الثمن الذي تُقدِّمه الحكومات والنخب السياسية للإصلاح والتطوير، أقل بكثير من الثمن الذي يُقدَّم من جرَّاء توقُّف عجلة الإصلاح ومنع المجتمعات من التعبير عن آمالها أو نيل حقوقها المختلفة.

فالحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها من القيم والمبادئ، هي التي تُعزِّز الأمن والاستقرار في كل الدول والمجتمعات، وكل القيم والمبادئ المضادَّة لها هي التي تُفكِّك الدول وتُضعف من قوَّتها وتُعجِّل من انهيارها أو انهياراتها. وتنمية الغرائز والعصبيات لا يحمي أحداً، وإنما يُوفِّر إمكانية الانهيار الشامل.

فالعرب اليوم هم أحوج ما يكونون إلى مشروع الإصلاح الذي يُوقف عملية الانحدار والتشظِّي، ويُعزِّز من فرص الحرية والوحدة معاً، ويُنهي المخاطر العديدة التي تحاصر العرب من كل الاتجاهات، ويُعيد بناء القوة العربية على أسس أكثر منعة وصلابة.

وحيوية الإصلاح وفعاليته في كل الدول والتجارب حينما يأتي في وقته. أما إذا تأخَّر -لسبب ذاتي أو موضوعي أو هما معاً- فإن القيام به لن يُقنع المجتمع، ولن يتمكَّن من إيقاف عجلة الانحدار والتداعي. فحينما تأخَّر الإصلاح في الاتحاد السوفيتي السابق كانت النتيجة في خطوات غورباتشوف التي سُمِّيت بالبيريسترويكا والفلاسنوست، هي المزيد من الانحدار والتلاشي والتشظِّي، وهذا هو الذي جرى في الدول العربية التي توقَّفت عن الإصلاح أو تأخَّرت عنه، فكانت النتيجة هي السقوط. فالإصلاح ليس مناورة لكسب الوقت أو تهدئة الخواطر، بل هو ضرورة قصوى لدولنا ومجتمعاتنا، فبه نزداد قوة ومنعة، وبه نطرد نقاط ضعفنا، ونُنهي ترهُّلنا، ونحمي استقرارنا وأمننا السياسي والاجتماعي، وهو جسر العبور إلى المستقبل الآتي، ومن دونه لا مستقبل حقيقي لشعوبنا العربية والإسلامية.

والذي يجري في ليبيا، يجعلنا نعتقد أن عسكرة المجتمع واحتكار مصادر القوة وقمع الناس ومنعهم بكل الوسائل من التعبير عن ذواتهم وحقوقهم وآمالهم، لم يُفضِ إلى استقرار عميق، بل كل هذه الممارسات ساهمت في تأزيم الأوضاع واستفحال المشكلات، وأصبح المطلب الأساسي الذي لا يحيد عنه الناس في ليبيا هو رحيل نظام القذافي بكل شخوصه ومؤسساته.

فالعالم العربي من أقصاه إلى أقصاه بحاجة إلى الإصلاح والتطوير، ومن الضروري أن تتعامل كل الدول مع هذه الحاجة بوصفها حاجة داخلية تقتضيها وقائع الحال والراهن ومقتضيات القبض على أسباب التقدُّم والتحكُّم بمصائر الحاضر والمستقبل.

وجماع القول: إن الاستبداد بكل صنوفه يُضِرُّ بالاستقرار، ويُهدِّد النسيج المجتمعي، ويُعمِّق الفجوات بين المواطنين، ويزيد المحن على كلّ المستويات، ولا معالجة لكل هذه الأمراض والظواهر السلبية إلَّا بالتشبُّث بخيار الإصلاح، والعمل على الوفاء بكل حاجاته ومستلزماته.

العالم العربي والحكم الرشيد:

يعيش العالم العربي بكل دوله وشعوبه اليوم الكثير من التحوُّلات والتطوُّرات المتسارعة، حيث دشَّنت لحظة سقوط نظام بن علي في تونس عملية التغييرات والتحوُّلات التي لا زال تأثيرها ممتدّاً ومتواصلاً في كل أرجاء العالم العربي بمستويات وأشكال متفاوتة ومختلفة. ولا ريب في أن ما يجري من أحداث وتطوُّرات في بعض البلدان العربية، هو مذهل لكنه كان غير متوقَّع، وكل المعطيات السابقة لا تُؤشِّر إلى أن ما حدث سيكون قريباً؛ لهذا فإن كل هذه التطوُّرات والتحوُّلات هي بمستوى من المستويات مفاجئة للجميع.

فالفكر السياسي العربي وخلال العقود الثلاثة الماضية، كان يُبشِّر بأن الثورات والانتفاضات الشعبية لم تعد هي وسيلة التغيير السياسي في المنطقة، وأن ثورة 1979م في إيران هي آخر الثورات الشعبية في المنطقة؛ لذلك فإن النخب السياسية في العالم العربي -بكل أيديولوجياتها وخلفياتها الفكرية- كانت تعيش حالة من اليأس تجاه قدرة الشعب أو الشعوب العربية على إحداث تحوُّلات دراماتيكية في واقعها السياسي وواقع المنطقة بشكل عام، ولكن جاءت أحداث وتطوُّرات وتحوُّلات تونس ومن بعدها مصر، لكي تُثبت عكس ما كانت تُروِّجه بعض الأيديولوجيات والنخب تجاه الجماهير وقدرتها على إحداث تغيير سياسي في واقعها العام. والملفت للنظر -والذي يحتاج إلى الكثير من التأمُّل العميق- هو أن جيل الشباب -أي جيل الإعلام الجديد من الفيسبوك وتوتير ويوتيوب- هو الذي قاد عملية التغيير، وهو الذي تمكَّن من تحريك الشارع العام في تونس ومصر. فالجيل الجديد -الذي كانت تصفه بعض النخب والجماعات بأنه جيل ترعرع من دون قضية عامة يسعى من أجلها، ويناضل في الدفاع عنها عكس أجيال الخمسينيات والستينيات- هو الذي قاد عملية التغيير، وبوسائله السلمية استطاع أن يُحرِّك كل النخب وكل شرائح وفئات المجتمع الأخرى.

لهذا، فإن ما حدث ويحدث في العالم العربي اليوم هو مذهل، وقد أنهى حقبة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث كان الغرب ينظر إلى شرائح المجتمعات العربية المختلفة بوصفها مشروعاً قائماً أو محتملاً للإنسان الإرهابي الذي يُفجِّر نفسه، ويقوم بأعمال عنفية لا تنسجم وقيم الدين وأعراف العالم العربي وتقاليده الراسخة.

فما جرى في تونس ومصر، حيث حضر الشباب، ومارسوا حقهم في التعبير عن الرأي، أنهى على المستوى الاستراتيجي حقبة بقاء الشباب العربي تحت تهمة وتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر..

فالنموذج الجديد الذي قدَّمه الشباب العربي في تونس ومصر وغيرها من الدول العربية التي تشهد حراكاً اجتماعيّاً وسياسيّاً ومطلبيّاً هو أنه جيل يستحق أن يعيش حياة كريمة، وأن تعاطيه الشأن العام عبَّر عنه خارج الأطر والأحزاب الأيديولوجية، وإنما مارسه بطريقته الخاصة، والمذهل في الأمر أن هذه الطريقة غير المتوقَّعة هي التي آتت أكلها، ونجحت في إحداث تغييرات وتحوُّلات سياسية واجتماعية كبرى في أكثر من بلد عربي؛ لهذا فإننا نعتقد أن المنطقة العربية بأسرها تعيش مرحلة جديدة على أكثر من صعيد.

وما نود التأكيد عليه في هذا السياق، هو النقاط التالية:

1- إن المجتمعات والشعوب العربية تستحق حكومات وأنظمة سياسية متطوِّرة ومدنيَّة، تُفسح المجال للكفاءات الوطنية المختلفة للمشاركة في تنمية الأوطان العربية وتطويرها على مختلف الصعد والمستويات.

وما يُلاحظ أن الدول العربية التي كانت أو لا زالت في منأى عن موجة المطالبة بالإصلاحات والتغييرات، هي تلك الدول التي تعيش في ظل أنظمة وحكومات فيها بعض اللمسات أو الحقائق الديمقراطية، أو تمكَّنت من حلِّ بعض مشاكل شعبها الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن هذه الموجة ستطال بشكل أو بآخر كلّ الدول والشعوب العربية.

ونحن نعتقد أن مسارعة الدول العربية في القيام بإصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية، سيُقلِّل من فرص خروج الناس إلى الشارع إلى المطالبة بحقوقهم. وما جرى في تونس ومصر يُوضِّح -بشكل لا لبس فيه- أن المجتمعات العربية تستحق أوضاعاً سياسية واقتصادية وقانونية أفضل ممَّا تعيشه الآن.

2- إن التحوُّلات السياسية الكبرى التي تحقَّقت في تونس ومصر، وموجاتهما الارتدادية في أكثر من بلد عربي، تجعلنا نعتقد وبعمق أن المشاكل الكبرى -وبالذات على الصعيد السياسي- متشابهة في أغلب الدول العربية. فالحكومات والأنظمة السياسية في هذه الدول هي أنظمة ذات قاعدة اجتماعية ضيِّقة، مع تضخُّم في أجهزتها الأمنية التي تمارس الإرهاب والقمع بكل صوره وأشكاله، ممَّا زاد من الاحتقانات، وراكم من المشكلات البنيوية التي يعيشها المجتمع والدولة في هذا البلد العربي أو ذاك.

وبفعل هذه الحقيقة، تمكَّنت هذه الدول التسـلُّطية من إفراغ كل الأشـكال والحقائق الديمقراطية الموجودة في أكثر من بلد عربي من مضـمونها الحقيقي، حتى أضـحت نموذجاً صـارخاً للمقولة التي سمَّاها المفكر المصري (عصمت سيف الدولة) بـ «الاستبداد الديمقراطي»؛ فالأشكال الديمقراطية أصـبحت عبئاً حقيقيّاً على المجتمعات العربية ونخبها السـياسـية والاجتماعية والثقافية؛ لأنه باسـم الديمقراطية يتم تأبيد السـلطة، واحتكار عناصـر القوة، وتسـتفحل من جرَّاء هذا كل أمراض الاسـتبداد والديكتاتورية.

3- إن الذي نراه أنه جسـر عبور لكل الدول العربية إلى مرحلة جديدة، تُؤهِّلها لتجاوز بعض مشـكلاتها، ومعالجة أزماتها الداخلية، ويُحصِّـنها من خلال تطوير علاقة الدولة بمجتمعها تجاه كل التحديات والمخاطر، أقول: إن هذا الإصـلاح السـياسـي هو ضـرورة حكومية-رسـمية، كما هو حاجة وضرورة مجتمعية.

فهو (الإصلاح) ضرورة للحكومات العربية لتجديد شرعيَّتها الوطنية، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية، ولكي تتمكَّن من مواجهة التحديات المختلفة، كما هو (أي الإصلاح) ضرورة وحاجة للمجتمعات العربية؛ لأنه هو الذي يُخرج الجميع من أتون التناقضـات الأفقية والعمودية الكامنة في قاع المجتمعات العربية، وهو الذي يصـوغ العلاقة بين مختلف المكوِّنات على أسـس الاحترام المتبادل والمواطنة المتسـاوية في الحقوق والواجبات.

ومن المعلوم أن الانغلاق في السلطة سمة من سمات الدولة التسلُّطية (على حدِّ تعبير خلدون النقيب في كتابه: الدولة التسلُّطية في المشرق العربي المعاصر.. دراسة بنائية مقارنة).

وهو يُعبِّر عن حالة غير طبيعية في مسـيرة الدولة الحديثة، هي حالة التماهي بين السـلطة والدولة. لهذا، فإن العالم العربي بحاجة إلى أنظمة سـياسـية حديثة تسـتجيب لشـروط العصـر وتتناسـب والدينامية الاجتماعية المتدفقة.

4- إن التجارب والتحوُّلات السياسية الكبرى تجعلنا نعتقد أن الشيء الأساسي الذي يجعل عمر الدول طويلاً وممتدّاً عبر التاريخ، ليس هو ترسـانتها العسـكرية وموقعها الجغرافي والاسـتراتيجي، وإنما هو قبول ورضـا الناس بها؛ إذ إن كل تجارب الدول عبر التاريخ الطويل تُثبت بشـكل لا لبس فيه أن حكم الناس بالإكراه قد يطول، إلَّا أنه لا يدوم، وأن عمر الدول واسـتمرارها مرهون بقدرة هذه الدول على تحقيق رضـا وقبول الناس بها؛ بمعنى أن الدول حتى ولو كانت إمكاناتها البشـرية محدودة وثرواتها

الطبيعية والاقتصادية متواضعة، إلَّا أن رضا الناس بها، وقبول الشعب بأدائها وخياراتها، يجبر الكثير من نواقص الدولة الذاتية أو الموضوعية، ويمدُّها بأسباب الاستمرار والديمومة.

فالذي يُديم الدول ويُوفِّر لها إمكانية الاستمرار، هو مشاركة الناس في شؤونها المختلفة، واحتضانهم لمشروعها، وشعورهم بأنها (أي الدولة) هي التعبير الأمثل لآمالهم وطموحاتهم المختلفة.

وما جرى في تونس ومصر من أحداث وتحوُّلات سياسية سريعة يُؤكِّد هذه الحقيقة. فكل المؤسسات والأجهزة العسكرية لم تستطع أن تدافع عن مؤسسة السلطة التي يرفضها الناس ويعتبرونها معادية لهم في حياتهم اليومية وتصوُّراتهم لذاتهم الجمعية والمستقبلية. لهذا، فإننا نعتقد أن إسراع الدول في إصلاح أوضاعها، وتطوير أنظمتها القانونية والدستورية، وتوسيع قاعدتها الاجتماعية، وتجديد شرعيتها السياسية، كل هذه العناصر تُساهم في إعطاء عمر جديد لهذه الدول.

فتحريك عجلة الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دولنا العربية، أضحى اليوم من الضرورات والأولويات، التي تحول دون دخول دولنا العربية في أتون المشكلات والأزمات التي تعوق مسيرتها ودورها في الحياة الوطنية والقومية والدولية.

ومن المؤكَّد أن اقتراب الدول العربية من قيم ومعايير الحكم الرشيد هو الذي سيُعيد الاعتبار إلى المنطقة العربية، وهو السبيل المتاح والممكن اليوم للخروج من العديد من الأزمات والمآزق على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وحده الحكم الرشيد -بكل قيمه ومضامينه ومقتضياته- هو الذي سيُعيد العالم العربي إلى حركة التاريخ، ودون ذلك ستبقى المنطقة بكل ثرواتها البشرية والاقتصادية بعيدةً عن القبض على أسباب التقدُّم والاستمرار الحضاري.

في تفسير الظاهرة:

حين التأمُّل في التجارب الإنسانية والمجتمعية، التي خاضت ثورة أو تحوُّلات جماهيرية، أفضت إلى تحوُّل سياسي في نظام الحكم ومؤسسات الدولة، نجد أن جميع هذه التجارب خاضت بعد تغيير نظام وشكل الحكم سجالات وصدامات اجتماعية وسياسية، تحوَّلت في بعض اللحظات إلى ممارسة العنف وسفك الدم. ونحن هنا لا يستهدف تبرير وتسويغ ما يجري في أكثر من بلد عربي تغيَّرت فيه أنظمة الحكم، ودخلت نخبة جديدة في مسؤولية إدارة الدولة ومؤسسة الحكم، وإنما غايتنا هي الوصول إلى تفسير علمي-اجتماعي-سياسي لهذه الظاهرة؛ لأن هذه الظاهرة تكرَّرت في كل الفضاءات الإنسانية التي

شـــهدت تحوُّلات اجتماعية وســـياســـية كبرى، بصـــرف النظر عن أيديولوجية النخبة الجديدة، وطبيعة الأوضـــاع الاقتصـــادية والمعيشـــية التي يعيشـــها الشـــعب، ونوعية الخيارات الثقافية الســـائدة في البيئة الاجتماعية والسياسية.

ولا ريب في أن تكرُّر هذه الظاهرة -بتفاوت بســـيط في كل التجارب- يُثير الكثير من علامات الاستفهام والأسئلة التي تبحث عن تفسيرات علمية لهذه الظاهرة.

والشعوب العربية -بكل خصوصياتها- ليست استثناءً من هذه الشعوب والمجتمعات؛ فما جرى في تحوُّلات دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول في آسيا وأفريقيا بدأت ملامحه بالبروز في المشهد العربي، إلى درجة أنه نُحت شـــعار في كل التحوُّلات والثورات مؤدَّاه أن الثورات تأكل أبناءها؛ بمعنى أن النخبة التي قادت التحوُّل والتغيير بعد وصولها إلى هدفها السياسي المباشر تنقلب على نفسها، وتبرز تناقضاتها الأفقية والعمودية، وتتوسَّل بالعنف ووسائل المكايدة السياسية المختلفة للتسقيط والتسقيط المتبادل، فيكون القتل والتدمير إلى أن يصل -في بعض الحالات والنماذج- إلى أفظع من ممارسات النظام السابق، فتبرز في الفضاء الاجتماعي والسياسي ظاهرة ما نُسمِّيه التأسُّف على المرحلة السابقة؛ بمعنى أن النخبة الجديدة - وفي فترة زمنية وجيزة- اســـتطاعت بعنفها الثوري وخياراتها المتســـرِّعة، واســـتهتارها بحياة الناس وأوضـاعهم المعيشية، أن تُنسي مجتمعها عنف النظام السابق وخياراته المميتة والكارثية، أقول: إن هذه الظاهرة تكرَّرت في أغلب التجارب، مع تعدُّد خيارات النخب، واختلاف أيديولوجياتها، وطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها مجتمعها. ويبدو من كل المعطيات أن هذه الظاهرة ستتكرَّر في كل الدول والمجتمعات العربية التي خاضت تجربة التحوُّل السياسي والاجتماعي في الفترة الأخيرة.

وبطبيعة الحال، فإن الظواهر الاجتماعية والســـياســـية تحتاج بالدرجة الأولى إلى فهمها ومعرفة ميكانيزمات تأســـيســـها وتحوُّلها إلى ظاهرة مجتمعية تتكرَّر في أغلب البيئات الاجتماعية والســـياســـية؛ فالمطلوب أولاً ليس إطلاق أحكام قيمة ومواقف نهائية من هذه الظاهرة، وإنما المطلوب بالدرجة الأولى: بناء رؤية وتفسير علمي ودقيق ومتكامل لهذه الظاهرة.

وفي سياق المساهمة في تفسير هذه الظاهرة الاجتماعية - السياسية نذكر النقاط التالية:

1- إن النخب الســـياســـية والاجتماعية التي قادت عملية التحوُّل تنتمي إلى خيارات وأيديولوجيات متعدِّدة ومختلفة، إلَّا أن هذا الاختلاف والتباين لا يبرز بحدَّة في زمن ما يُسمَّى بمرحلة النضال السلبي، وإنما يبرز في اللحظات الأولى لعملية التحوُّل الاجتماعي والســـياســـي؛ بمعنى أن هذه النخب -بصـــرف النظر عن دوافعها في الاشـتراك في عملية التحوُّل والتغيير- هي تعرف وتتَّفق إلى حدود عليا وقصـوى

على ما لا تريد، سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، إلَّا أن هذه النخب ليست متَّفقة ومنسجمة حول ما الذي تريده، ولعل هذا التباين الصارخ في بعض اللحظات بين ما لا تريده، والذي تريده هذه النخب، هو الذي يقود إلى التوتُّر والصدام.

فالنخبة السياسية والاجتماعية التي قادت واشتركت في صناعة التحوُّل في مصر أو تونس، هي متوحِّدة ومنسجمة بعضها مع بعض في ما لا تريده، ولكن حينما تغيَّرت الظروف السياسية والاجتماعية، وأصبح المطلوب هو ماذا تريد النخبة أو النخب.. ومن جراء الاختلاف والتباين على هذا الصعيد، تدخل هذه النخب بعضها مع بعض في صدام وتوتُّر وتباين صريح. ولكون القوى الاجتماعية تعيش مرحلة السيولة، فإن أغلب هذه القوى تنزلق في مشروع الصدام والتوتُّر، لضمان موقعها في الوضع الجديد، وتقزيم بعض القوى المنافسة.

إننا نعتقد أن أحد الأسباب الرئيسة التي تساهم في تفسير ظاهرة الصدام بين النخبة التي قادت التحوُّل والتغيير في مجتمعها، هو أن هذه النخب تنتمي إلى أيديولوجيات مختلفة، وتتبنَّى خيارات سياسية مختلفة، وهذا الاختلاف والتباين يقود هذه النخب إلى أن تعرف ما لا تريده، ولكنها لا تعرف -حين بناء الوضع السياسي الجديد- ما الذي تريده.

فالوحدة الشكلية والقشرية في مرحلة معرفة ما لا تريده تتحوَّل إلى تشظٍّ وتشرذم وبناء تحالفات على القواعد وأسس جديدة في مرحلة التباين على الذي تريده هذه القوى والفعاليات.

2- من المؤكَّد والطبيعي أن القوى المضادَّة للتحوُّل والتغيير تعمل بكل إمكاناتها لعرقلة أو إفشال عملية التحوُّل والتغيير؛ لهذا فإننا نعتقد أن القوى المضادَّة للتحوُّل - في كل التجارب الإنسانية والسياسية- لا تستسلم وترفع الراية البيضاء، وإنما تعمل على تجميع أطرافها وحشد طاقاتها لإفشال وعرقلة هذا التحوُّل، ومعاقبة القوى الشعبية التي ساهمت في إسقاطها؛ لهذا فإن القوى المضادة -في كل هذه التجارب- تتحمَّل جزءاً من مسؤولية الانزلاق نحو العنف والتوتُّر المفتوح على كل الاحتمالات في الدول التي شهدت تحوُّلاً سياسيّاً قادته قوى الشعب المختلفة.

3- لعل من أخطر المراحل التي يُواجهها أي شعب من الشعوب هي مرحلة السيولة السياسية والانسياب الأمني والتشظِّي الاجتماعي؛ لأن هذه المرحلة لا راعي حقيقي وقانوني للمجتمع ومصالحه المتنوِّعة؛ لأنه في هذه المرحلة تبرز كل الفئات المجرمة والغوغائية، والتي تعمل على استثمار هذه المرحلة في زيادة وتيرة جرائمها، وحسم خلافاتها بالعنف واستخدام القوة العارية، وتصفية حساباتها مع قوى اجتماعية منافسة لها. إضافة إلى هذا، انزلاق بعض القوى المجتمعية نحو ممارسة العنف ضد

المخالفين لهم في الخيارات السياسية والأولويات، وبالذات بعض تلك القوى التي تشعر بأنها لم تحصل على مكاسب سياسية بمستوى جهدها ونضالها وتضحياتها.

أحسب أن هذه النقاط الثلاث، هي أحد المداخل الرئيسة لتفسير ما يجري من أحداث وتطوُّرات صدامية وعنفية باسم الثورة في بعض البلدان التي سُمِّيت دول الربيع العربي.

ومن الضروري أَلَّا نُغفل في هذا الإطار عن ذكر الحقيقة التالية:

أن صدام النخبة بعضها مع بعض ليس قَدَراً مقدَّراً، وإنما هي نتاج ظروف سياسية واجتماعية، حاولنا أن نُوضِّح بعضها في السطور السابقة، إلَّا أنها في كل الأحوال ليست حتمية؛ بمعنى أنه بإمكان شعب من الشعوب أن يتجاوز حالة الصدام العنفي، ويُدير تناقضاته الأفقية والعمودية بوسائل سلمية، تتراكم من مكاسب المرحلة الجديدة، ولا تدخل المجتمع بكل شرائحه وفئاته في أتون الصدامات العبثية.

وإن بناء أفق ومجال جديد للتنافس السياسي بين قوى المجتمع السياسية والمدنية والنقابية يتطلَّب من الجميع الاهتمام ببناء تفاهمات دستورية عميقة، تحول دون الانقلاب عليه أو التلاعب به من قبل قوة نافذة. إننا نعتقد أنه لا يمكن بناء حياة سياسية جديدة، خالية من ممارسة العنف، إلَّا ببناء منظومة قانونية متكاملة ولها سيادة على الجميع، فهذا هو حجر الأساس في مشروع إنجاز الانتقال السياسي بأقل استخدام ممكن للعنف ومتوالياته السياسية والمجتمعية.

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com